

المملكة المغربية

المجلة السنوية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2016 - 2017 : دورة أكتوبر 2016

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

| صفحة | فهرست |
|--|--|
| جدول الأعمال: افتتاح جلالة الملك محمد السادس نصره الله للدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021. | دورة أكتوبر 2016 |
| 2372 (20 ديسمبر 2016) محضر الجلسة الرابعة والسبعين ليوم الثلاثاء 20 من ربيع الأول 1438 | محضر الجلسة الثالثة والسبعين ليوم الجمعة 12 من محرم 1438 |
| جدول الأعمال: انتخاب عضو بمكتب مجلس المستشارين لمء المقعد الشاغر للخليفة الرابع للرئيس. | 14 أكتوبر 2016) 2368 |

محضر الجلسة الثالثة والسبعين

التاريخ: الجمعة 12 محرم 1438 (14 أكتوبر 2016)

الرئاسة: صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

التوقيت: إحدى وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة العشرين مساء.

جدول الأعمال: افتتاح جلالة الملك محمد السادس نصره الله للدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021.

طبقا لمقتضيات الفصل الخامس والستين من الدستور، ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، محفوقا بولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن ومرفوقا بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى 2016-2017 من الولاية التشريعية العاشرة، وذلك يوم الجمعة 12 محرم 1438 هـ الموافق ل 14 أكتوبر 2016م.

حضر أشغال هذه الجلسة الافتتاحية المشتركة بين مجلسي البرلمان، مستشارو صاحب الجلالة وعدد من سامي الشخصيات المدنية والعسكرية.

الشيخ المقرئ:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾
 ﴿٥٨﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَصْبِحُوا لِلَّهِ وَأَصْبِحُوا لِلرَّسُولِ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾

أمنت بالله، صدق الله مولانا العظيم.

في ما يلي نص الخطاب الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، اليوم الجمعة في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2016-2017، بمقر البرلمان:

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله:

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن افتتاح السنة التشريعية ليس مجرد مناسبة دستورية، للتوجه لأعضاء البرلمان، وإنما هو منبر أتوجه من خلاله، في نفس الوقت

للحكومة وللأحزاب، ولمختلف الهيئات والمؤسسات والمواطنين.

كما أنه أيضا لا يشكل فقط، فرصة لتقديم التوجيهات، والنقد أحيانا، بخصوص العمل النيابي والتشريعي، بل هو منبر أستمع من خلاله لصوت المواطن، الذي تمثلونه.

ويسعدنا، في البداية، أن نتقدم بالتهاني لأعضاء مجلس النواب على الثقة التي وضعها فمهم المواطنون، لتمثيلهم بالمؤسسة التشريعية.

كما نعبر عن تقديرنا لما أبانت عنه السلطات العمومية، من التزام بروح المسؤولية الوطنية، في كل مراحل الانتخابات.

وبصفتنا الساهر على صيانة الاختيار الديمقراطي، فإننا نؤكد تشبثنا بالتعددية الحزبية التي وضع أسسها جدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، ورسخها والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله مثوهما، وناضلت من أجله الأجيال السابقة.

لقد انتهت الولاية التشريعية الأولى، بعد إقرار دستور 2011، والتي كانت ولاية تأسيسية، لما ميزها من مصادقة على القوانين المتعلقة بإقامة المؤسسات.

فالمرحلة التي نحن مقبلون عليها أكثر أهمية من سابقتها، فهي تقتضي الانكباب الجاد على القضايا والانشغالات الحقيقية للمواطنين، والدفع قدما بعمل المرافق الإدارية، وتحسين الخدمات التي تقدمها.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن الهدف الذي يجب أن تسعى إليه كل المؤسسات، هو خدمة المواطن. وبدون قيامها بهذه المهمة، فإنها تبقى عديمة الجدوى، بل لا مبرر لوجودها أصلا.

وقد ارتأيت أن أتوجه إليكم اليوم، ومن خلالكم لكل الهيئات المعنية، وإلى عموم المواطنين، في موضوع بالغ الأهمية، هو جوهر عمل المؤسسات، وأقصد هنا علاقة المواطن بالإدارة، سواء تعلق الأمر بالمصالح المركزية، والإدارة الترابية، أو المجالس المنتخبة، والمصالح الجهوية للقطاعات الوزارية.

كما أقصد أيضا، مختلف المرافق المعنية بالاستثمار وتشجيع المقاولات، وحتى قضاء الحاجيات البسيطة للمواطن، كيفما كان نوعها. فالغاية منها واحدة، هي تمكين المواطن من قضاء مصالحه، في أحسن الظروف والأجال، وتبسيط المساطر، وتقريب المرافق والخدمات الأساسية منه.

أما إذا كان من الضروري معالجة كل الملفات، على مستوى الإدارة المركزية بالرباط، فما جدوى اللامركزية والجهوية واللامركز الإداري، الذي نعمل على ترسيخه منذ ثمانينيات القرن الماضي؟

عمومية، تضع أمور الناس بين يديه، أن يقوم على الأقل بواجبه في خدمتهم والحرص على مساعدتهم.

والواقع أن الوظيفة العمومية لا يمكن أن تستوعب كل المغاربة. كما أن الولوج إليها يجب أن يكون على أساس الكفاءة والاستحقاق وتكافؤ الفرص.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن الصعوبات التي تواجه المواطن في علاقته بالإدارة كثيرة ومتعددة، تبتدىء من الاستقبال، مروراً بالتواصل إلى معالجة الملفات والوثائق بحيث أصبحت ترتبط في ذهنه بمسار المحارب.

فمن غير المعقول أن يتحمل المواطن، تعب وتكاليف التنقل إلى أي إدارة، سواء كانت قنصلية أو عمالة، أو جماعة ترابية، أو مندوبية جهوية وخاصة إذا كان يسكن بعيداً عنها، ولا يجد من يستقبله أو من يقضي غرضه.

ومن غير المقبول أن لا تجيب الإدارة على شكايات وتساؤلات الناس وكأن المواطن لا يساوي شيئاً، أو أنه مجرد جزء بسيط من المنظر العام لفضاء الإدارة.

فبدون المواطن لن تكون هناك إدارة، ومن حقه أن يتلقى جواباً عن رسائله، وحلولاً لمشاكله المعروضة عليها، وهي ملزمة بأن تفسر الأشياء للناس وأن تبرر قراراتها التي يجب أن تتخذ بناء على القانون.

وعلى سبيل المثال، فالعديد من المواطنين يشتكون من قضايا نزع الملكية، لأن الدولة لم تقم بتعويضهم عن أملاكهم، أو لتأخير عملية التعويض لسنوات طويلة تضرب بمصالحهم، أو لأن مبلغ التعويض أقل من ثمن البيع المعمول به، وغيرها من الأسباب.

إن نزع الملكية يجب أن يتم لضرورة المصلحة العامة القصوى، وأن يتم التعويض طبقاً للأسعار المعمول بها، في نفس تاريخ القيام بهذه العملية مع تبسيط مساطر الحصول عليه.

ولا ينبغي أن يتم تغيير وضع الأرض التي تم نزعها وتحويلها لأغراض تجارية، أو تفويتها من أجل المضاربات العقارية.

كما أن المواطن يشتكي بكثرة، من طول وتعقيد المساطر القضائية، ومن عدم تنفيذ الأحكام، وخاصة في مواجهة الإدارة.

فمن غير المفهوم أن تسلب الإدارة للمواطن حقوقه، وهي التي يجب أن تصونها وتدافع عنها، وكيف لمسؤول أن يعرقل حصوله عليها وقد صدر بشأنها حكم قضائي نهائي؟

كما أنه من غير المعقول أن لا تقوم الإدارة حتى بتسديد ما بذمتها من ديون للمقاولات الصغرى والمتوسطة، بدل دعمها وتشجيعها، اعتباراً لدورها الهام في التنمية والتشغيل.

إن تدبير شؤون المواطنين، وخدمة مصالحهم، مسؤولية وطنية، وأمانة جسيمة، لا تقبل التهاون ولا التأخير.

ولكن، مع كامل الأسف، يلاحظ أن البعض يستغلون التفويض الذي يمنحه لهم المواطن لتدبير الشأن العام، في إعطاء الأسبقية لقضاء المصالح الشخصية والحزبية، بدل خدمة المصلحة العامة، وذلك لحسابات انتخابية، وهم بذلك يتجاهلون بأن المواطن هو الأهم في الانتخابات، وليس المرشح أو الحزب، ويتنكرون لقيم العمل السياسي النبيل.

فإذا كانوا لا يريدون القيام بعملهم ولا يهتمون بقضاء مصالح المواطنين، سواء على الصعيد المحلي أو الجهوي، وحتى الوطني، فلماذا يتوجهون إذن للعمل السياسي؟

إن الالتزام الحزبي والسياسي الحقيقي، يجب أن يضع المواطن فوق أي اعتبار، ويقتضي الوفاء بالوعود التي تقدم له، والتفاني في خدمته، وجعلها فوق المصالح الحزبية والشخصية.

ولأن النجاعة الإدارية معيار لتقدم الأمم، وما دامت علاقة الإدارة بالمواطن لم تتحسن، فإن تصنيف المغرب في هذا الميدان سيبقى ضمن دول العالم الثالث، إن لم أقل الرابع أو الخامس.

حضرات أعضاء البرلمان المحترمين،

يقال كلام كثير بخصوص لقاء المواطنين بملك البلاد، والتماس مساعدته في حل العديد من المشاكل والصعوبات، وإذا كان البعض لا يفهم توجه عدد من المواطنين إلى ملكهم من أجل حل مشاكل وقضايا بسيطة، فهذا يعني أن هناك خلافاً في مكان ما.

أنا، بطبيعة الحال، أعتز بالتعامل المباشر مع أبناء شعبي، وبقضاء حاجاتهم البسيطة، وسأظل دائماً أقوم بذلك في خدمتهم.

ولكن، هل سيطلب مني المواطنون التدخل لوقامت الإدارة بواجبها؟

الأكيد أنهم يلجؤون إلى ذلك بسبب انغلاق الأبواب أمامهم، أو لتقصير الإدارة في خدمتهم، أو للتشكي من ظلم أصابهم.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن المرافق والإدارات العمومية تعاني من عدة نقائص، تتعلق بالضعف في الأداء، وفي جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

كما أنها تعاني من التضخم ومن قلة الكفاءة، وغياب روح المسؤولية لدى العديد من الموظفين.

إن الإدارة تعاني، بالأساس، من ثقافة قديمة لدى أغلبية المغاربة، فهي تشكل بالنسبة للعديد منهم مخبأً يضمن لهم راتباً شهرياً، دون محاسبة على المردود الذي يقدمونه.

غير أن المسؤولية تتطلب من الموظف، الذي يمارس مهمة أو سلطة

الاستثمار في وطنه، فإنه يكون مجبرا على العودة بأمواله إلى الخارج، وبذلك يتم حرمان الوطن من فرص الاستثمار والتنمية وحرمان المواطنين من فرص الشغل.

إن الشباك الوحيد ليس إلا واحدا من الأوراش لمعالجة العراقيل التي تواجه الاستثمار، وإذا لم يتم إيجاد الحلول الناجعة لها بعد كل هذه السنوات، فكيف سيتم تطبيق باقي النقاط المهمة الواردة في رسالتنا إلى الوزير الأول والتي تخص علاقة المواطن بالإدارة وتبسيط المساطر وتشجيع الاستثمار؟

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

رغم السلبيات والنقائص التي تعاني منها بعض المرافق العمومية، فهذا لا يعني أن الوضع أسود وأن الإدارة لا تقوم بواجبها، بل إنها تتوفر على مؤهلات مهنية وتقنية عالية، وتعرف تحسنا ملحوظا.

وخير دليل على ذلك، الأوراش الكبرى التي يتم إنجازها والسياسات القطاعية والوطنية الناجحة التي غيرت وجه المغرب وكان لها دور كبير في تحقيق تقدم ملموس في مختلف المجالات، ولكن طموحنا أكبر، وتطلعات المواطن تفوق ما تقدمه الإدارة، كما أن التطور الذي يعرفه المغرب، يقتضي الرفع من مردوديتها.

إننا نؤمن بأن النجاعة الإدارية تساهم في النهوض بالتنمية وفي جلب الاستثمار الوطني والأجنبي وتعزيز الثقة التي يحظى بها المغرب، لذا، ندعو الجميع، حكومة وبرلمانا، أحزابا ونقابات، جمعيات وموظفين، للتحلي بروح الوطنية والمسؤولية، من أجل بلورة حلول حقيقية للارتقاء بعمل المرافق الإدارية والرفع من جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

إن إصلاح الإدارة يتطلب تغيير السلوكات والعقليات وجودة التشريعات من أجل مرفق إداري عمومي فعال في خدمة المواطن.

فالوضع الحالي يتطلب إعطاء عناية خاصة لتكوين وتأهيل الموظفين، الحلقة الأساسية في علاقة المواطن بالإدارة، وتمكينهم من فضاء ملائم للعمل، مع استعمال آليات التحفيز والمحاسبة والعقاب.

كما يتعين تعميم الإدارة الإلكترونية بطريقة مندمجة، تتيح الولوج المشترك للمعلومات بين مختلف القطاعات والمرافق.

فتوظيف التكنولوجيا الحديثة يساهم في تسهيل حصول المواطن على الخدمات، في أقرب الأجل، دون الحاجة إلى كثرة التنقل والاحتكاك بالإدارة، الذي يعد السبب الرئيسي لانتشار ظاهرة الرشوة واستغلال النفوذ، وهو ما سبق أن أكدنا على ضرورة محاربتة في مفهومنا للسلطة.

وتعتبر الجهوية المتقدمة التي أصبحت واقعا ملموسا، حجر الزاوية الذي يجب أن تركز عليه الإدارة في تقرب المواطن من الخدمات والمرافق ومن مركز القرار.

كما نشدد، في نفس السياق، على ضرورة بلورة وإخراج ميثاق

كما أن المواطنين يشكون أيضا من الشطط في استعمال السلطة والنفوذ على مستوى مختلف الإدارات ومن تعقيد المساطر وطول آجال منح بعض الوثائق الإدارية.

إذ لا يعقل أن يسافر المواطن لطلب وثيقة، ويقدم كل الوثائق الضرورية، وينتظر أياما وأحيانا أسابيع للحصول عليها.

ففي العديد من القنصليات مثلا، لا يتم إخبار المواطنين بالأخطاء التي تقع في الوثائق بسبب غياب آلية متابعة الملفات، إضافة إلى التعقيدات الإدارية التي يتطلبها تصحيح أي خطأ، وهو ما يكلف المواطن عناء وتكاليف التنقل إلى المغرب لإحضار وثائق الإثبات اللازمة لتصحيح هذا الخطأ، إضافة إلى غياب التنسيق بين الإدارات المعنية مما يعطل عملية تسليم الوثائق.

ومن بين القضايا الإدارية الأكثر انتشارا، تلك التي تتعلق بتطبيق مدونة الأسرة، وما ينتج عن ذلك من مشاكل عائلية واجتماعية، فبعد مرور أكثر من 12 سنة، على إطلاق هذا الإصلاح المجتمعي، هناك من لا يعرف لحد الآن مضمون هذا القانون، وما له من حقوق وما عليه من واجبات، وخاصة في أوساط المغاربة بالخارج.

لذا، ندعو الحكومة وكافة المؤسسات المعنية، الإدارية والقضائية، لحسن تفعيله ومواصلة التوعية بمضامينه ومواكبته بالإصلاح والتحيين، لتجاوز المشاكل التي أبانت عنها التجربة والممارسة.

حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

إن المشاكل التي تواجه المواطن في الإدارة تتجسد بشكل واضح في العراقيل التي تعيق الاستثمار، رغم إحداث المراكز الجهوية واستعمال الشباك الوحيد لتبسيط المساطر وتسريع عملية اتخاذ القرار.

صحيح أن بعض المستثمرين، في بعض الحالات، يقدمون ملفات غير كاملة، إلا أنه بدل أن يقوم الشباك بمساعدتهم وعرض قائمة من الحلول لتشجيعهم، يلاحظ أنه يتم تعقيد الأمور عليهم وتكبيهم بسلسلة من القيود والعراقيل، وبهذه العقلية والتمادي في مثل هذه التصرفات، فإن الشباك الوحيد سيبقى دون جدوى.

وقد أكدت أكثر من مرة على ضرورة حل المشاكل ومعالجة الملفات في عين المكان. كما أعطيت تعليماتي للحكومة، ووجهتها لاتخاذ الإجراءات الإدارية بهذا الخصوص.

فما جدوى الرسالة التي وجهتها إلى الوزير الأول منذ 2002؟ وما فائدة الجهوية واللامركزية واللاتمركز إذا استمر الوضع القديم واستمرت المشاكل السابقة؟

إن هذا الوضع غير مقبول ولا ينبغي أن يستمر، فالمستثمر عندما لا يتلقى جوابا وإذا لم يتم حل المشكل الذي يواجهه، فإنه يرجع أمواله إلى البنك، إذا كان مقيما في المغرب، أما إذا كان من أبناء الجالية وفضل

الذي نريده لأبناء شعبنا الوفي.
﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَمَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ
وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ صدق الله العظيم.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

متقدم للامركز الإداري يستجيب لمتطلبات المرحلة، فعلى الجميع
مواكبة التطور والانخراط في الدينامية المؤسسية والتنموية، التي
نقودها ببلادنا، والكل مسؤول على نجاعة الإدارة العمومية والرفع
من جودتها، باعتبارها عماد أي إصلاح وجوه تحقيق التنمية والتقدم

محضر الجلسة الرابعة والسبعين

التاريخ: الثلاثاء 20 ربيع الأول 1438 (20 ديسمبر 2016).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: خمس وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والعشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: انتخاب عضو بمكتب مجلس المستشارين لملاء المقعد الشاغر للخليفة الرابع للرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أعلن عن افتتاح هذه الجلسة.

طبقاً لأحكام الفصل 63 من الدستور، والفقرة الأخيرة من المادة 31 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لانتخاب عضو بمكتب مجلس المستشارين لملاء المقعد الشاغر للخليفة الرابع للرئيس.

وقبل أن نمر لعملية الانتخاب، أستأذنكم فيها أن أعطي الكلمة للسيد أحمد لخريف المحترم أمين المجلس لإخباركم بما استجد من مراسلات وإعلانات.

شكراً لكم السيد الأمين، لكم الكلمة.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

حضرات السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

توصل مكتب مجلس المستشارين بعد اختتام دورة أبريل 2016 بما يلي:

- قرار المجلس الدستوري رقم 1015/16 الذي قضى بموجبه برفض الطعن بشأن عدم دستورية القوانين رقم 71.14، 72.14، 96.15، المتعلقة بالتقاعد.

- إيداع رئيس الحكومة لمشروع قانون رقم 13.16 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية للسكنى وسياسة المدينة.

- نتائج الانتخابات التشريعية الجزئية ليوم 18 غشت 2016 والتي أسفرت عن انتخاب المترشحين الآتية أسماؤهم:

• السيد عبد القادر سلامة من حزب التجمع الوطني للأحرار؛

• السيد الصبحي الجلاي من حزب الاستقلال، عن الهيئة الناخبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم بالجهة الشرقية؛

• السيد عبد السلام السلاوي من حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، عن الهيئة الناخبة لممثلي غرف الصناعة التقليدية بجنتي بني ملال- خنيفرة، والدار البيضاء- سطات.

نتائج الانتخابات الجزئية ليوم 8 شتنبر 2016 والتي أسفرت عن انتخاب المترشحين الآتي أسماؤهم:

- بالنسبة للهيئة الناخبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم بجهة طنجة- تطوان- الحسيمة: السيد محمد الحمامي من حزب الأصالة والمعاصرة.

- بالنسبة للهيئة الناخبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم بجهة الرباط -سلا-القنيطرة: السيد إبراهيم اشكيلي من حزب الأصالة والمعاصرة.

- بالنسبة للهيئة الناخبة لمثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم بجهة الدار البيضاء- سطات: السيد جمال بن ربعة من حزب الاستقلال والسيد العربي هرامي من حزب الأصالة والمعاصرة، السيد عزيز مهدي من حزب الحركة الشعبية والسيد مولود السقوق من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

- بالنسبة للهيئة الناخبة لمثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم بجهة كلميم- واد نون السيد عثمان عيلة من حزب الاستقلال.

- بالنسبة للهيئة الناخبة لمثلي مجالس الجماعات ومجالس العمالات والأقاليم بجهة الداخلة- واد الذهب السيد مبارك حمية عن حزب الأمل.

- وبالنسبة للهيئة الناخبة لمثلي المجلس الجهوي لجهة سوس- ماسة السيد محمد سعيد كرام من حزب الاستقلال.

- بالنسبة للهيئة الناخبة لمثلي غرف الصيد البحري بجهة طنجة- تطوان- الحسيمة السيد يوسف بنجلون من حزب العدالة والتنمية.

أما بعد افتتاح دورة أكتوبر الجارية فقد ورد على المكتب 3 قرارات صادرة عن المجلس الدستوري بشأن منازعات انتخابية تخص أعضاء مجلس المستشارين، وهي كالتالي:

- القرار رقم 1017/16 الذي صرح بموجبه بعدم قبول عريضة الطعن المقدمة في مواجهة السيد إبراهيم اشكيلي المنتخب عضواً بمجلس المستشارين على إثر الاقتراع الجزئي المجري بتاريخ 8 شتنبر

2016؛

- القرار رقم 1018/16 الذي قضى بموجبه برفض طلب إلغاء انتخاب السيد عبد القادر سلامة عضوا بمجلس المستشارين على إثر الاقتراع الجزئي الذي أجري في 18 أغسطس 2016.

- القرار رقم 1019/16 الصادر بتاريخ 15 نوفمبر 2016 الذي قضى بموجبه بإلغاء انتخاب السيد عبد السلام السلاوي عضوا بمجلس المستشارين على إثر الاقتراع الجزئي الذي أجري في 18 غشت 2016 والأمر بتنظيم انتخابات جزئية لشغل المقعد الشاغر.

كما نخب المجلس الموقر بانتساب السيد المستشار امبارك حمية المنتخب باسم حزب الأمل للفريق الحركي بواسطة طلب في الموضوع وجهه السيد المستشار المذكور، بتاريخ 2 نوفمبر 2016، إلى السيد رئيس الفريق الحركي والذي اطلع عليه مكتب المجلس في اجتماعه المنعقد بتاريخ 7 دجنبر 2016.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد الأمين.

ونشر الآن، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، في عملية الانتخاب، وتطبيقا لقرار مكتب مجلس المستشارين في اجتماعه المنعقد يوم الأربعاء السابع من الشهر الجاري، وبناء على رسالة السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، التي يرشح بموجها المستشار المحترم، السيد عبد القادر سلامة، بشغل المقعد الشاغر للخليفة الرابع للرئيس بمكتب مجلس المستشارين.

أعلن على بركة الله الشروع في عملية الانتخاب، لكن في البداية اطلب من السيدات والسادة المستشارين المحترمين، حرصا على سلامة المساطر، اختيار ثلاثة أعضاء من المجلس للقيام بمراقبة عملية الانتخاب، فمن يود منكم التطوع لهذه المهمة، نريد ثلاثة متطوعين ومتطوعات.

تفضل السيد المستشار المحترم (السيد الحسين العبادي)؛

تفضل السيد المستشار المحترم، (السيد مولاي عبد الرحيم الكامل)؛

تفضل السيد المستشار المحترم (السيد سيدي الطيب الموساوي).

شكرا للسادة المستشارين.

أطلب كذلك من فريق التجمع الوطني للأحرار، الذي ينتهي إليه المترشح، انتداب عضو عنه لتمثيله في عملية مراقبة مجريات التصويت.

السيد المستشار المحترم، أنت منتدب من طرف التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار المحترم (السيد لحسن ادعي).
شكرا.

الآن أطلب من السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أن يتفضلوا مشكورين للتصويت، طبعا بعد المناذاة عليهم بأسمائهم، وأذكر بأن اللائحة التي سنعتمد عليها والتي جرى بها العمل ستكون مرتبة حسب الترتيب الأبجدي، الألفبائي.
إذن، فليتفضل:

المستشار المحترم السيد أبو بكر عبيد؛

السيد المستشار المحترم، أحمد احميميد، نرجو أن يستعد، مكينش؛

السيد المستشار المحترم، السي أحمد الإدريسي، مكينش؛

السيد المستشار المحترم، السيد أحمد بابا امرحداد؛

السيد المستشار المحترم السي أحمد بولون؛

السي أحمد شد، مكينش؛

السي ابراهيم اشكيلى، مكينش؛

السي إدريس الراضي، مكينش؛

السي الحبيب بن الطالب، بعث باعتذار مكتوب؛

السي حسن بلمقدم، مكينش؛

السي حسن سليغوة، تفضل السيد المستشار المحترم؛

بعده السيد المستشار المحترم، السي الحسين العبادي، تفضل أسيدي؛

بعده السيد المستشار السي الحسين المخلص، مكينش؛

السي الحوامريوح، السيد المستشار المحترم، تفضل؛

السيد المستشار المحترم، السي الصبيحي الجلالي، مكينش؛

السي الطيب البقالي، مكينش؛

السيد المستشار المحترم، السي العربي العرائشي، تفضل السي المستشار المحترم.

بعده السيد المستشار السي العربي المحرشي، تفضل السيد المستشار المحترم؛

السي العربي هرامي، مكينش؛

السي مبارك الصادي، تفضل السيد المستشار المحترم؛

السيد المستشار المحترم صواب المختار، ما كينش؛

السيد المستشار المحترم السي عبد الحميد الصويري، ما كينش؛
 السيد المستشار المحترم السي عبد الحميد فاتحي، تفضل السيد
 المستشار المحترم؛
 عبد الرحمان الدريسي؛
 عبد الرحيم أطمعي، ما كينش؛
 عبد السلام اللبار، تفضل السيد الرئيس المحترم؛
 عبد السلام سي كوري؛
 عبد الصمد قيوح، السيد تفضل السيد المستشار المحترم؛
 عبد الصمد مريعي، تفضل السيد المستشار المحترم؛
 عبد العزيز بنعزوز، تفضل السيد الرئيس المحترم؛
 عبد العزيز بوهودود، تفضل السيد المستشار المحترم؛
 عبد العلي حامي الدين، تفضل السيد الرئيس المحترم؛
 عبد القادر سلامة، تفضل السيد المستشار المحترم؛
 عبد الكريم الهمس، ما كينش؛
 عبد الكريم لهوايشري، قدم اعتذارا مكتوبا؛
 عبد الكريم مهدي، ما كينش؛
 عبد اللطيف أبدوح، ما كينش؛
 عبد الوهاب بلفقيه، ما كينش؛
 عبد الرحيم الكميلى، ما كينش؛
 عبد السلام بلقشور، ما كينش؛
 عبد اللطيف أعمو، ما كينش؛
 عثمان عيلة، ما كينش؛
 رجاء ما تنساوش التوقيع في المحضر؛
 عدي شجري، تفضل السيد المستشار المحترم؛
 عز الدين زكري، ما كينش؛
 السي عزيز مكنيف، تفضل السيد المستشار المحترم؛
 عزيز مهدي، ما كينش؛
 علي العسري، تفضل السيد المستشار المحترم؛
 السي عمر مورو، ما كينش؛
 فاطمة الحبوسي، ما كينش؛

السيد المستشار المحترم السي مصطفى الخلفيوي تفضل السيد
 المستشار؛
 بعده السيد المستشار المحترم السي المهدي عتمون، ما كينش؛
 السيد المستشار المحترم النعم ميارة، ما كينش؛
 الأخت أمل العمري، السيدة المستشارة تفضلي؛
 أمال ميصرة، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة؛
 السيد المستشار المحترم السي امبارك حمية؛
 السيد المستشار المحترم السي امحمد احميدي، قدم اعتذارا مكتوبا؛
 السيدة المستشارة المحترمة ثوريا لحرش؛
 السيد المستشار المحترم السي جمال الدين العكروود، ما كينش؛
 السي جمال بن ربيعة؛
 السيد المستشار المحترم حمة أهل بابا؛
 السي حميد القميصة؛
 السي حميد كوسكوس، تفضل السيد المستشار المحترم؛
 السيدة المستشارة المحترمة خديجة الزومي، تفضلي الأستاذة؛
 السيدة المستشارة المحترمة رجاء (رجاء الكساب)، تفضلي الأخت رجاء؛
 السي رحال المكاوي؛
 السي رشيد المنيارى، تفضل السيد المستشار المحترم؛
 السي سعيد السعدوني، ما كينش؛
 السي سعيد زهير، تفضل المستشار المحترم؛
 سيدي الطيب الموساوي، تفضل السيد المستشار المحترم؛
 سيدي صلوح الجماني؛
 سيدي محمد ولد الرشيد، ما كينش؛
 سيدي المختار الجماني ما كينش؛
 السي عادل البركات تفضل السيد المستشار المحترم؛
 السيدة عائشة آيتعلا، ما كينش؛
 السي عبد الإلاه الحلوطي، تفضل السيد المستشار المحترم؛
 السي عبد الإلاه المهاجري، ما كينش؛
 السي عبد الإلاه حفطي، تفضل السيد الرئيس المحترم؛
 السي عبد الحق حيسان، تفضل السيد المستشار المحترم؛

فاطمة الزهراء اليحياوي؛
 مولود السقوق، ما كاينش؛
 السيدة المستشارة المحترمة الأستاذة نائلة الفاضلة (السيدة نائلة مية التازي)، تفضلي؛
 السيد نبيل الأندلوسي، ما كاينش؛
 السيد نبيل شيخي، تفضل السيد الرئيس المحترم؛
 السيدة المستشارة المحترمة نجاة كمير، تفضلي السيدة المستشارة؛
 السيدة المستشارة المحترمة وفاء القاضي، تفضلي السيدة المستشارة؛
 السيد المستشار المحترم السي يحفظه (السيد يحفظه بنمبارك)، ما كاينش؛
 السيد المستشار المحترم السي يوسف بنجلون؛
 السي يوسف محيي، ما كاينش؛
 السيد المستشار المحترم الأستاذ أحمد لخريف؛
 السيد المستشار المحترم السي أحمد تويزي؛
 السي محمد عدال؛
 آخر المرتبين في اللائحة عبد الحكيم بن شماش.
 إذن، قبل الإعلان عن اختتام عملية التصويت، أسألكم هل صوت جميع السيدات والسادة المستشارين الحاضرين؟
 صوت الجميع، وبذلك نكون قد انتهينا من عملية التصويت.
 ونمر الآن مباشرة، إلى اسمحتو، إلى عملية الفرز، فليتفضل السادة أعضاء لجنة الفرز المحترمين لفرز الأصوات.
 السي عدال، إذن عدد المصوتين كان 57.
 عدد الأوراق الملغاة؟
 ما زال ما حسبتوش.
 عدد الأوراق الملغاة: 3.
 عدد الأصوات التي حصل عليها المترشح: 54.
 إذن عدد المصوتين: 57.
 عدد الأوراق الملغاة: 3.
 عدد الأصوات التي حصل عليها المترشح: 54.
 وبذلك، يكون مجلس المستشارين قد انتخب المستشار السيد عبد القادر سلامة المحترم، عضوا بمكتبه لشغل مقعد الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

فاطمة آيت موسى، قدمت اعتذارا مكتوبا؛
 السي فؤاد قديري، تفضل السيد المستشار المحترم؛
 كريمة أفيلال، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة؛
 السيد لحسن ادعي، تفضل السيد المستشار المحترم؛
 السيد الرئيس السي مبارك (مبارك السباعي)، تفضل السيد المستشار المحترم؛
 السي مبارك جميلي، قدم اعتذارا مكتوبا.
 السي محمد اباحيني، ما كاينش؛
 السي محمد الأنصاري، تفضل السيد المستشار المحترم، السي الأنصاري؛ السيد الرئيس تفضل؛
 السي محمد البشير العبدلاوي، تفضل السيد المستشار المحترم؛
 السي محمد البكوري، ما كاينش؛
 السي محمد الحمامي، تفضل السيد المستشار المحترم؛
 السي محمد الرزمة، ما كاينش؛
 الدكتور سي محمد الشيخ بيد الله، ما كاينش؛
 السي محمد العزري، تفضل السيد المستشار المحترم؛
 السي محمد القندوسي، تفضل السيد المستشار المحترم؛
 السيد المستشار المحترم السي محمد حيتوم، ما كاينش؛
 السي محمد زروال، ما كاينش؛
 السي محمد سالم بنسمعود، ما كاينش؛
 السي محمد سعيد كرام، ما كاينش؛
 السي محمد عبو، تفضل السيد المستشار المحترم؛
 السيد الرئيس المحترم السي محمد علي؛
 السي محمد لشهب، ما كاينش؛
 السي محمد مكثيف، تفضل السيد المستشار المحترم؛
 السي محمود عرشان، ما كاينش؛
 مولاي إبراهيم شريف، ما كاينش؛
 مولاي إدريس الحسني علوي تفضل السيد المستشار المحترم؛
 مولاي عبد الرحيم الكامل ما كاينش؛

شكرا لكم جميعا، حضرات السيدات والسادة المستشارين
المحترمين.
ورفعت الجلسة.

وأنتهز هذه المناسبة لأتقدم باسمكم جميعا بالتهنئة لأخيينا المستشار
المحترم، السيد عبد قادر سلامة، وأقول له باسم زميلتي وزملائي في
المكتب، بأننا نتطلع إلى مساهماتك البناءة كما عودتنا دائما، ونتمنى
لك كامل التوفيق إن شاء الله.